مشكلة المخلفات .. وأسئلة لا تبحث عن إجابات

تاريخ النشر في جريدة أخبار الخليج: 17 يوليو 2016

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

قبل التطرق إلى هذا الموضوع فإني أود أن أؤكد بضع أمور؛ أنه ليست لي أي مصلحة مع أي جهة من الجهات ذات العلاقة أو طرف من أطراف الموضوع، لذلك فإني سوف أتطرق للموضوع بأقصى درجات الموضوعية، ولن أحكم على أحد وإنما أترك الحكم للمواطنين الذين أزكمت أنوفهم رائحة القمامة طوال أيام العيد وقبلها بعدة أيام، وأخيرًا ليعلم الجميع أني قمت بالاتصال بالأطراف كلها حتى أسمع منهم وبالتالي فإني أقف موقف المحايد من جميع الأطراف.

مع بداية المشكلة أتصل بي عدة أخوة وأخوات من المحافظتين الشمالية والجنوبية لبحث هذا الموضوع، وكنت أعتقد أنها مسالة وقت وينتهي الموضوع، ولكني تفاجأت كما فوجئ غيري من سكنة المحافظة الشمالية والجنوبية أن الموضوع ليست مسألة يومين أو ثلاثة وإنما هي أكبر من ذلك، وبعد ثلاثة أيام من بداية ظهور المشكلة بدأت تنهال عليّ رسائل بالبريد الإلكتروني على اعتبار أني أحد المهتمين بالشأن البيئي في البلاد، لذلك يجب أن يكون لي موقف، وكذلك بدأت وسائل التواصل الاجتماعي تعمل عملها وتنشر الصور من أرجاء المحافظتين، وللأسف كانت هذه الأحداث تدور في العشر الأواخر من رمضان،

وتفاقمت في أيام عيد الفطر، وفي الحقيقة قمت شخصياً ببعض الزيارات الميدانية للاطلاع على أكوام القمامة، لأني أحب أن أشاهد الحدث بنفسي ولا أرضى أن ينقل لي أحد مشاهداته وانطباعاته، وبالفعل رأيت الكثير.

قمت بالاتصال بالأخوة بالمجلس البلدي للمحافظة الشمالية، فتكلمت معه عن أمور كثيرة، وأتصل بي أحد الأخوة المسؤولين من البلدية الشمالية موضحاً وجهة نظره، ثم أتصلت بالأخ المسؤول في شركة النظافة القديمة التي أنتهى عقدها، وكذلك بالشركة الجديدة التي بدأت في استلام خدمات نظافة المحافظتين. وللأسف وجدت أن المجلس البلدي لم يكن له يد في الموضوع على الرغم – من وجهة نظري – من أنه يجب أن يكون هو جهة من الجهات التي تقرر مثلها مثل غيرها، فهم يمثلون الشعب والمواطنين، ومع ذلك شارك المجلس البلدي في لجنة الطوارئ التي شكلتها وزارة البلدية لحل مشكلة القمامة في المحافظتين، وهذه كلمة للتاريخ.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذا الموضوع حظى باهتمام على كافة المستويات في البحرين، حتى أن سمو رئيس الوزراء وجه إلى دراسة الموضوع ومعاقبة من تسبب في إحداث المشكلة.

والآن دعونا نستمع ونقرأ لما قالته الجهات، وأترك لكم الحكم الأول والأخير في هذا الموضوع؛

رست المناقصة التي افتتحت في شهر فبراير 2015 على الشركة الجديدة لتقوم بخدمات التنظيف في المحافظتين (الشمالية والجنوبية)، وهذا نشر في الجرائد المحلية بتاريخ 12 فبراير 2015، وتبع ذلك الكثير من الإجراءات حتى تم توقيع العقد مع الشركة الجديدة في ديسمبر 2015، وحسب العقد فإن الشركة تُمنح ستة أشهر للاستعداد وجلب المعدات، ومستلزمات العمل.

وأثناء هذه الفترة كانت لدى الشركة القديمة عقود من بلديتي الشمالية والوسطى – سابقًا – وكذلك من البلدية الجنوبية أن تستمر في العمل حتى تاريخ 13 مايو 2016، ثم وفي مارس 2016 وقعت الشركة القديمة مع البلدية الجنوبية والشمالية والوسطى (سابقًا) عقد على أن يتم تمديد عقدها حتى تاريخ 30 يونيو 2016، على أن يكون هذا الشهر – يونيو – هي الفترة الانتقالية من الشهر القديمة إلى الشركة الجديدة والذي يعرف عند الناس (Handover)، وأنه يجب على الشركة القديمة إزالة كافة حاوياتها وسحب عمالها بصورة تدريجية من تلك المناطق.

وأوضحت الشركة الجديدة أنها تسلمت كل معداتها بتاريخ 30 يونيو وأنها على استعداد للعمل في 1 يوليو حتى الاتفاق المبرم بينها وبين البلديات، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى أي من الحاويات القديمة وأن الحاويات الجديدة ستكون في أماكنها حسب الجدول المقترح.

هذا ما تم حسب الرسائل والمعاهدات الأساسية والتي أطلعنا عليها، وكذلك أطلعنا على الكثير من الوثائق الأخرى التي لا نريد الإتيان بها

لأنها غير أساسية، ولكن الذي نعرفه أنه حدث هناك الكثير من اللغط والمشاكل خلال الفترة الانتقالية التي امتدت تقريبًا في الأسبوع الأخير من يونيو، فكل جهة تلقي اللوم والاتهام على الجهة الأخرى؛

وجهة نظر البلدية:

تقول البلدية أنها تفاجأت أن الشركة القديمة – خلال الثلاثة الأيام الأخيرة من شهر يونيو – لم تقم بواجباتها على خير قيام، فهي كانت لا تحمل المخلفات المنزلية وإنما تتركها في أماكنها وبالمقابل تقوم بإزالة الأنواع الأخرى من المخلفات مثل المخلفات الزراعية والمباني وما إلى ذلك، وبالتالي تراكمت المخلفات المنزلية وخاصة ونحن في شهر رمضان.

وعندما وجهتها البلدية إلى هذه المخالفات وهذا التراكم الكبيرة من كميات المخلفات لم تبال الشركة القديمة وعاندت وكانت تكرر أنها غير مسؤولة عن كل ذلك، وإنما هذا واجب الشركة الجديدة لتقوم بمثل هذه المهام.

فكان هناك هروب من الشركة القديمة وعدم تحمل المسؤولية خلال هذه الفترة، وخاصة بعدما عرفوا أن المناقصة رست على شركة خدمات أخرى، كما كان لها هنات أخرى خلال الفترات الماضية وتم معاقبتهم خلال بضع شهور ماضية.

وأن الوزارة لديها ما يثبت أن الشركة القديمة أخلت بالعمل خلال شهر يونيو 2016.

وجهة نظر الشركة القديمة:

يقولون أنهم – والوثائق بين أيديهم – قاموا بعملهم خير قيام إلى تاريخ 30 يونيو 2016، وأنهم كانوا يقومون بإزالة كافة المخلفات من جميع المناطق، وأن الأرقام تؤكد أنهم كانوا يفعلون ذلك.

وأن لديهم كل ما يثبت أنهم قاموا بعملهم خير قيام حتى يونيو 2016.

الشركة الجديدة:

تسلمت الشركة الجديدة عملها بتاريخ 1 يوليو 2016، وقد كانت تتوقع إزالة 600 طن نفايات يومياً حسب المعتاد في موسم رمضان، ولكنها تفاجأت أن المطلوب منها إزالة 1300 طن بصفة يومية، وذلك بسبب تراكم المخلفات التي تركتها الشركة القديمة، وهذا ما أدى إلى أرباك العمل.

وأن لديهم كل ما يثبت كل ذلك.

ولكننا للأسف لم نستلم ولم نشاهد أي من تلك الوثائق التي تثبت ذلك، على الرغم من أننا طلبنا ذلك.

هذا ما حدث حسب ما وصلنا من الأطراف ذات العلاقة بالموضوع، ولا نريد أن نوجه أصابع الاتهام إلى حد، ولكن نود أن نقول التالي:

1. **لا نريد أن تتكرر هذه المشكلة في أي محافظة من محافظات البحرين، فكل المحافظات محافظاتنا ونعيش فيها ونتنفس هواءها كل يوم.**
2. **البحرين بلد صغيرة من حيث المساحة الجغرافية، وعلى الرغم من ذلك فهي كثيرة المشاكل، لماذا ؟**
3. **بتوجيهات من سمو مجلس الوزراء نود أن يحاسب المسؤولين عن هذا الموضوع، أياً ما كان، لذلك نود أن يجري تحقيق دقيق وشامل في هذا الموضوع، حتى لا يتكرر مرة أخرى.**
4. **نحن نعلم اليوم أن المشكلة انتهت بتاريخ 11 يوليو 2016، ولكن من يضمن أنها لن تتكرر في أي محافظة أخرى.**
5. **هل الشركة الجديدة قادرة على جعل المحافظتين الشمالية والجنوبية نموذج يحتذى به، حسب تصريح المسؤول عن الشركة ؟ نأمل ذلك.**
6. **طرحنا عشرات بل ربما مئات المرات فكرة الإدارة المتكاملة والآمنة للمخلفات، وكتبنا ذلك من خلال الجرائد والتقارير ولا من مستجيب، على الرغم من أن شؤون البلديات أنشئت في البحرين عام 1919 ولقد كانت البحرين سباقة – كعادتها – في ذلك إلا إن الدول المحيطة التي جاءت بعد البحرين في إنشاء شؤون البلديات أصبحت اليوم لديها برامج وخطط لإدارة المخلفات ونحن ما زلنا**

نرمها في المكبات، ألم يئن الأوان بعد للإدارة المتكاملة والآمنة للمخلفات ؟

عموماً، هذا ما حدث وهذه اقتراحاتنا وهذه تخوفاتنا، نأمل أن تجد أصداء لدى المهتمين.